

البحث العلمي وحركة المجتمع

إن من أهداف البحث العلمي النافع دراسة سبل النهوض والتقدير، وبيث العلم وتوسيع نطاق الثقافة، وتحسين طرائق الحياة، وتهذيب سبل التعايش، وتحفييف وطأة المشكلات، واستثمار الطاقات الموجودة، واتقان إدارة الموارد المتاحة مع توفير رؤية أعمق لمسائل متعددة، وتأسيا على ما سبق فإن ثروات الأمم كثيرة ومن أعظمها قدرتها على استشراف المستقبل، واكتشاف سبل التنمية على ضوء فهم الواقع وتقدير الاحتياجات وتنعيم الطاقات الفكرية في كل الميادين التي من شأنها نفع الناس مادياً ومعنوياً.

وفي ضوء ذلك فإن المجتمع يتطور من خلال تعاضد الحكومة مع الشعب لتوفير بيئة آمنة تجعل البحث العلمي وعملية استقصاء المعرفة من منطلقات الإنماء، ومن أسس الحياة الكريمة التي تقوم على ركينين؛ العلم، والعمل. ولا ريب أن العقول المفكرة المؤمنة بالتطوير باستطاعتها رفع كفاءة العاملين في الدولة عبر تقديم تصورات إجرائية ترقى بمستويات العاملين ومخراطهم الانتاجية. وفي هذا الإطار فإن العقل البشري عقل متحفظ ومتثبت ومتفتح لفهم الحقائق، وتحميس النصوص، واستقراء الواقع لكن ثمة أوهام نفسية أو مجتمعية قد تكبله من مثل التقليد الأعمى والخوف من مخالفة الفكر السائد.



بعلم
أ.د. بدر محمد مك
كلية التربية الأساسية

الموضوعية. ومن الملاحظ أن البحوث الجادة في غالبيتها مآلها (ومثواها الأخير) الأدراج حيث تحفظ في ثناء المكاتب، ورفوف المكتبات. وفي بعض الأحيان تصدر القرارات الوزارية ولا تستند على معطيات دراسة رصينة، أو توصية حصيفة.

ومن جانب آخر فإن من أبرز مواطن الخلل أن مجتمع من الباحثين وجمهور من المجهدين تقهم صدق البواعث العلمية فلا يقومون بالكتابة البحثية مطلقاً إلا للحصول على ترقية أو جائزة أو محمد. إن البحث الذاتي المتجرد الأمين من أعظم محركات النشاط العلمي ولكن عندما تصبح المصالح الشخصية هي المستحکمة في ضمیر الباحث فإن الأداء البحثي يفقد مصداقیته ويختفت نوره، وبهت بريقه؛ تغيرٌ زهُوٌ.

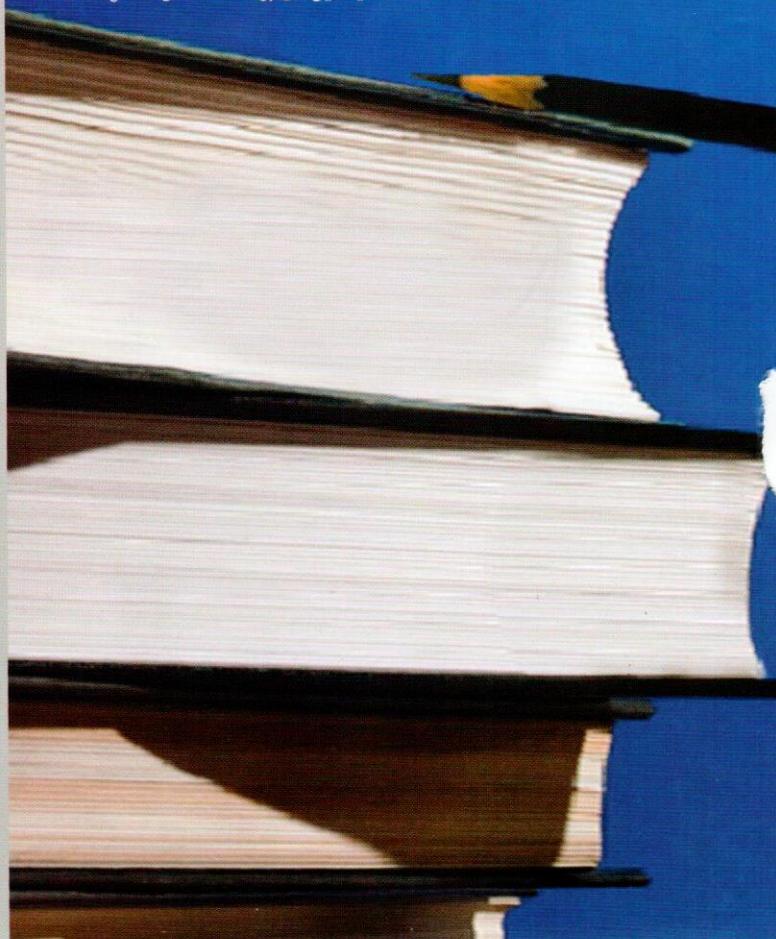
وفي مجال العلوم الإنسانية ربما يتحاشى البعض ذكر سلبيات المجتمع خشية التصادم مع الأعراف المجتمعية السائدة، والتىارات المخالفة لموضوع البحث. هذه المخاوف تكبل العطاء في ميدان اكتشاف المعرفة ولا تسهم في رفع سقف الفكر، ولا تتجه في تعليم المجتمع بمسالك جديدة وأنماط حضارية متنوعة.

ومن الحلول المقترنة لدعم الأبحاث تذليل العقبات التي تعترض طريق المستغلين في البحث والتطوير ومن تلك العقبات كثرة القيود المتمثلة في إجراءات تمويل البحوث ودعمها، ونقص المصادر والمراجع المتاحة. وأضافة إلى ما سبق فإن رفع شأن الباحثين إعلامياً من الضرورة بمكان ويتتحقق ذلك في تيسير نشر أبحاثهم وتخصيص مخرجاتها وتتوير المجتمع بنتائجها. ومن جانب آخر فإنه لا يليق بمكتبات الدولة أن تكون محرومة من المجالس الدورية العلمية المحكمة. من المؤسف أن كثير من مكتباتنا تقصها المجالس العلمية الصادرة في الكويت. من المطلوب رفد المكتبات بالأوعية الثقافية (المطبوعة والمسموعة والمرئية) بصفة متتظمة فإن تدفق مصادر المعرفة أرضية مهمة لدوام وازدهار النشاط البحثي. إن المستغلين في طلب العلم يدركون أن المكتبات العامة لدينا تعاني من شح في الإصدارات الحديثة وقلما نجد مكتبات متميزة في محتواها ونظمها وكثرة عدد مرتاديها. إننا بحاجة لتقسيم أدء مكتباتنا الجامعية وال العامة من جهات محايدة تتصف بالموضوعية والاتزان.

إن المطلع على ملامح النهضة في الدول المتقدمة يجد أن القطاع الخاص يمارس دوراً مرموقاً في دعم عجلة البحث العلمي والتنميوي لا سيما على مستوى الدعم المالي والإعلامي وتوفير المعلومات كي تصبح في متناول يد الباحثين. وإلى جانب ذلك فإن وزارات الدولة لديها مكاتب معنية بالبحوث والدراسات في كثير من القطاعات وهذا أمر مبشر بالخير. تلك المكاتب البحثية عليها نشر دراساتها وبياناتها على شبكة الانترنت كي ترفع مستوى

ومن معايير الجودة البحثية أن تقوم المؤسسات المدنية بقياس الفرص والتحديات والإمكانات من أجل رفع الكفاءة، وتحسين الإنتاجية، وتتبع ينابيع المعرفة النافعة. ثمة قطاعات بحثية تلتزم السرية في أعمالها مثل بعض الأبحاث الأمنية والعسكرية والتجارية التي تعمل بسرية تامة ولأسباب تنافسية لا تكشف عن تفاصيل عملها. وبخلاف ما سبق فإن الأصل الأصيل في انجاز البحث عامة العمل على اشاعتھا وتقديمها لمن يستفيد منها ونشرها على أوسع نطاق خدمة للصالح العام. لقد أصبحت المجتمعات الغربية تعتبر توفير البيانات والحقائق والدراسات مستولية حضارية تتفنن في نشرها وفق أرفع أساليب النشر العلمي والتكنولوجي. بينما الباحث العربي لا زال تغلى الخطى يطرق الأبواب بحثاً عن وثيقة أو دراسة ويضيع الأوقات التمنية ليصل بشق الأنفس لبيانات حكومية كان من المفترض عرضها للعامة فضلاً عن جمهرة الباحثين. في مجتمعاتنا العربية الصداقات والمعارف والأقرباء وسائل ووسائل للحصول على البيانات الأساسية التي ينبغي أن تكون مشاعة يشتراك في الاستفادة منها الجميع إذا كانت تؤمن بالشفافية والعمل المؤسسي السليم فعليها وضع الإحصاءات والتقارير والوثائق العامة على شبكات الانترنت وفي ذلك خدمة جليلة للدارسين.

ولو التفتنا إلى عالمنا العربي نجده يفتقر غالباً إلى الأبحاث العلمية والتربوية على مستوى البحوث الإجرائية في مدارسنا وكلياتنا، حتى باتت بعض القرارات الكبرى نابعة من قناعات ذاتية يؤمن بها القائد وتنقصها الأدلة





العلم. لقد نال الباحث الكويتي أ.د. عبدالله يوسف الغنيم رئيس مركز البحوث والدراسات الكويتية جائزة الملك فيصل العالمية للدراسات الإسلامية لعام 2016 وذلك على أبحاثه المتميزة في التراث الجغرافي عند علماء المسلمين. مشاهدة المنجز الحضاري لدى الباحثين وسيلة رائعة لترغيب الناشئة بالاطلاع على الكتب وعمل التجارب واستنباط العلوم ومناقشة المعارف.

لأربب أن استدعاء روائع التراث وسيلة أخرى لاستهاضفهم لاستئناف المسيرة الحضارية. لقد اهتم المسلمون قديماً بعلوم شتى منها علم الحيل وهو علم تطبيقي يعنى بتطوير واحتراق الآلات النافقة التي تسهل للناس معيشتهم وفضاعف إنتاجهم وقد أسماه اليونان بعلم الميكانيكا. يعتبر ابن شاكر (محمد بن موسى) وبنوه من أشهر من تحصص وأبدع في علم الحيل الذي يندرج اليوم تحت باب علم الهندسة.

وخلاله القول أنَّ اعلاء راية البحث العلمي مسؤولية جماعية مدنية لترشيد مسيرة المجتمع ومن هنا فإنَّ غرس مفاهيم البحث العلمي من أهم اشتراطات تحسين أداء مخرجات التربية والتعليم. وعليه فإن تمكين المعلم عبر تمهيده مهنياً يجب أن يرتكز على الأبعاد المهنية المتعلقة بالبحث الإجرائي (ومثاله عمل بحث قصير لتنمية الأداء أو حل مشكلة مدرسية وفق خطوات عملية). الطالب والمعلم والموظف والمريض والمواطن والمدير الباحث، وكذلك المجتمع الباحث ركائز النهضة المجتمعية ... الإنسان الباحث المفكر الحر يرص على التعلم والاستكشاف، شعارات عصرية مصرية نحن في أمس الحاجة إليها فكراً وممارسة لتنمية مؤسساتنا، وخدمة أوطاننا، وتحقيق ذاتنا وصولاً إلى الرخاء والأمن الاجتماعي ورفع مستوى المعيشة.

الوعي المجتمعي وتسهيل علمياً في التطوير. ومن نافلة القول أنه كلما ارتقينا بممارسة أخلاقيات البحث في مؤسساتنا ارتفعت مكانتنا وارتقت عملنا. ولعل شيوخ المكاتب التجارية التي تقدم الدراسات نظير مقابل مادي علة العلل، ودلالة واضحة على أن الدراسات الهاابطة والرقيقة ذات رواج في عالمنا العربي. وأقول بكل صراحة لقد أصبحت هذه الظاهرة تهدد مؤسساتنا التعليمية في جميع المستويات لغياب الضمير الحي من جهة، وغياب القوانين الرادعة والصارمة من جهة أخرى. وعبر تتبع المستجدات المعاصرة نجد الشهادات المزورة أو المضروبة قضية تعرض نفسها على الساحة المحلية والعربية. لا شك أن تلك الشهادات المزيفة أكبر إساءة لمجتمع العلماء وجموع الباحثين، ومنظومة القيم والأخلاق. إن شراء الشهادات بداية وبواية لإغراق الميدان وإفساده بدراسات وهمية مُخالفة تتخذ من المراوغة والكذب مسلكاً، ومن الزور والخداع معبراً. الشهادات المزورة قضية تتبع مستقبل قاتم إذا لم يتم تدارك الوضع. إن التراخي في ردع مثل هذه الأخطاء المتصلة بالإخلال بالآمانات فيه ضياع لمستقبل البلاد وحقوق العباد.

وعلى مستوى التحديات، فهناك ميادين كثيرة تستوجب البحث فيها لدرء المفاسد وجلب المصالح من مثل الوقاية من المخدرات، والتزام السلوك الحضاري في قيادة السيارة والاحتفال بالأعياد والمناسبات الوطنية، وحماية الأحداث من الانحرافات، ومعالجة مدنية المخدرات، ومواجهة ظاهرة انتشار الدروس الخصوصية، ومنع استشراء ظاهرة الغش في الاختبارات وتسليم الواجبات وعمل الأبحاث.

إضافة لما سبق، يحتاج جيل الشباب إلى الاطلاع على نماذج شرقية تحمل مشاعل البحث العلمي لا سيما القدوة الوطنية. وفي هذا المسار يمكن التعريف بأعلام الكويت من مثل صالح العجيري وغيره من أساطين

